جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

التعليل بـ(الأوَّل) عند سيبويه
دراسة أصوليَّة نحويَّة

Justification (Al-ʿIlla Al-Awwal) In Sibawayh's A Jurisprudential-Grammatical Study

إعداد

د/ أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الأول (١٤٤٧هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

التعليل بـ(الأوّل) عند سيبويه

دراسة أصوليّة نحويّة

أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد

قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : ao.im@hotmail.com

الملخص:

يهدف إلى الوقوف عند مواضع استعمال مصطلح (أوَّل) عِلَّة نحوية عند سيبويه، وبيان ما تؤول إليه أَوَّلِيّته، وبيان العِلَّة النحويّة التي تعادله عند النحويين وهي علَّة الأصل، وعلاقتها الدلاليَّة بالأوَّل.

نتائجه: التعليل بـ(أوَّل) عند سيبويه ذو بُعد زماني، أفاد الأسبق في الوضع على ثَانِيه. أمَّا غيره من النحويين فتَردَّد عندهم التعبير بمصطلحي الأول والأصل في المواضع نفسها، كما أنها علّة مطردة في كُل أوَّل، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة خُصوص وعُموم بينهما، فالأوّل أخص والأصل أعم. كما تميَّز الأوَّل بأنه لا يحتاج إلى البيان غالبا، أما ثانيه فيحتاج إلى البيان بعلامات تميِّزه، كاحتياج الفرع إلى ما يميِّزه عن الأصل. وأظهرت الدراسة أن بين الأول وبين الخِفَّة، والتَّمَكُّن علاقة طردية. وأجمع النحويون على علّة الأوّل في أغلب المواضع محل الدراسة إلا موضعين كانت علَّة الأوَّل فيهما مرهونة بالمذهب النحوي هما: كون الاسم أولا؛ لأنه أصل الاشتقاق عند البصريين، والنكرة الأولى في مذهب سيبويه، أما الكوفيون فمذهبهم يبطله.

الكلمات المفتاحية: التعليل بالأوَّل عند سيبويه ، علّة الأوَّل ، الأوَّل والأصل.

Justification (al-ʿIlla al-Awwal) in Sibawayh's A Jurisprudential-Grammatical Study

Areej bint Othman bin Ibrahim Al-Murshid
Department of Grammar, Morphology, and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: *ao.im@hotmail.com*

Abstract

This study aims to investigate the contexts in which Sibawayh employs the term "primary grammatical cause(al-Awwal). It seeks to elucidate the implications of its foundational nature and to clarify the equivalent grammatical cause recognized by other grammarians, specifically the "cause of the origin," alongside its semantic connection to the concept of primacy.

Findings

Sibawayh's reasoning for using al-Awwal ("first") carries a temporal dimension, indicating precedence in origin over its "second." Other grammarians, however, alternated between using the terms awwal ("first") and* al-aṣl *("the origin") in the same contexts. This reasoning is consistently applied to every instance of awwal. The study revealed a relationship of specificity and generality between them: awwal is more specific, while* al-aṣl *is more general. Moreover, al-Awwal is usually self-explanatory and requires no further clarification, whereas its counterpart often needs to be distinguished by specific markers—similar to how a derivative needs something to set it apart from its origin.

The study also showed a direct correlation between al-Awwal and both "lightness" (khiffa) and "firm establishment" (tamakkun). Grammarians generally agreed on the reasoning behind awwal in most of the cases examined in this study, with the exception of two instances where its reasoning depended on grammatical school: (1) the noun being "first" because it is the source of derivation, according to the Basrians; and (2) the first indefinite noun (nakira al-ulu) in Sibawayh's view, which the Kufans rejected.

Reasoning by the First Cause (al-Awwal) according to Sibawayh- Cause of the First- al-Awwal ("first") and* al-aṣl *("the origin")

مقدمة

الحمد لله العليم الحكيم، الهادي إلى السّراط المستقيم، والصَّلاة والسَّلام على مَن بُعث رحمةً للعالمين، نبيّنا محمد عليه أفضل الصَّلاة وأتمُّ التَّسليم.

أمّا بعد

فإنَّ موضوع هذا البحث " التعليل بـ(الأوَّل) عند سيبويه دراسة أصوليَّة نحويَّة". وعلَّة (الأوَّل) من العلل التي استدل بها سيبويه في كتابه، ومن ذلك قوله: لأنَّ النَّكرة أوَّل، ولأنَّ الواحد أوَّل، ولأنَّ المذكَّر أوَّل.....، وهذه العلة لم تُذكر في كتب أصول النحو بهذا اللفظ كالخصائص لابن جني، ولمع الأدلة للأنباري، والاقتراح للسيوطي، فأردت الوقوف عندها لأبين مراد سيبويه بمصطلح الأوَّل حين علَّل به؟ وهل تُعدُّ دليلا نحويًّا، وهل هي دليل غالب أم غير غالب، وهل هي عِلَّة مطردة، وما العلاقة الدلالية التي تربط بين علّةُ الأول وعلةَ الأصل عند النحويين؟

وقد استمدَّ هذا البحث أهميَّته من الكتاب ومؤلِّفه، النَّحويّ الجليل سيبويه، ومن كونه يبحث في علّة من العلل النحويَّة التي ظهر أثرها عنده في تفسير القواعد، والأحكام، وهي علَّة الأوَّل. والعلَّة النحوية من مواضيع علم أصول النحو، وهو علم دقيق أصيل؛ فهو الأساس الذي يقوم عليه علم النحو، وبه تفهم القواعد، وبه تُحفظ اللغة.

- **هدفه**:

– الوقوف عند مواضع استعمال مصطلح (أوَّل) علة نحوية عند سيبويه، وبيان ما تؤول إليه أوليّته.

– بيان العلة النحويّة التي تعادله عند النحويين وهي علة الأصل، والعلاقة الدلاليَّة بينهما.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة تتعلق باستعمال مصطلح (أوّل) علَّة نحويَّة عند سيبويه والنحويين.

ومن الدراسات السابقة ذات الصلة:

١- المصطلح النحوي عند سيبويه، صباح دعير صيني، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، م١٥، ع٥٣ ٢٠٢٣م.

تناولت فيه الباحثة التعريف بمصطلحات سيبويه النحوية لأبواب النحو، وبعض مصطلحات الأصول النحويَّة كالقياس، والاطراد، ولم تتعرض لمصطلح الأوَّل .

بينما دراستي ركزت على مصطلح الأوَّل علّة نحوية، وعلاقتها بعلة الأصل.

٢- مظاهر التعليل في كتاب سيبويه، م. سناء علي حسين، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية ، م٥، ع١٨، ٢٠١٨م.

تناول فيه الباحث عشر علل (التخفيف، وكثرة الاستعمال، والاستغناء، وطول الكلام، والحمل على المعنى، وعلة الفتح، وعدم الاستعمال، والالتباس، والمشابهة، والنظير) ولم يتطرق للأوَّل أو الأصل.

منهج البحث: اتَّبع البحث المنهج الوصفي القائم على تحليل مواضع علَّة الأوَّل في نص سيبويه، وفهم الأسس التي قامت عليها، واستنباط القاعدة النحويّة، وبيان مدى اطرادها.

خطة البحث:

مقدمة: بيَّنت فيها سبب اختيار الموضوع، وأهميّته، وهدفه، والدراسات السابقة ذات الصلة، ومنهجه، وخطته.

تمهيد: تناول العلّة النحويّة، وأقسامها، وأنواعها، والتَّأصيل الصَّرفي لكلمة (أوّل)، والجانب الدِّلالي في اللغة، وفي الاصطلاح عند سيبويه.

ثم مضمون البحث وفيه دراسة لمواضع استدلال سيبويه بعلة الأوَّل، ومعادلتها بـ(علة الأصل) عند النحويين.

وقسمته إلى أقسام حسب السبب الذي تؤول إليه علّة الأوّل على النحو الآتي:

أ- الأوّل للاشتقاق منه.

ب- الأوّل لتجرده من الزيادة وعمومه.

ج- الأوّل لتجرده من الزيادة.

د- الأوّل لعمومه.

هـ- الأوّل من جهة الإعراب.

- تمهيد-

إن للعلّة النحويَّة أهميَّة كُبرى في بيان الأحكام النحويّة، وتوضيح أسبابها، والكشف عن الأصول التي بُنيت عليها اللُّغة، ومدِّ القياس بها؛ إذ ذهب أكثر النحويين إلى أن إثبات الحكم في محل النص يكون بالعلة لا بالنص، قال الأنباري: " اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنَّه يثبت بالعلة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة وإذا فُقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيسا من غير أصل وذلك محال"[(١)] وقياس العلّة معمول به عند العلماء جميعهم.[(٢)]

وقد قُسِّمت اعتلالات النحويين إلى صنفين:

أحدهما: علَّة تطَّرد في كلامهم، وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لها أكثر استعمالا، وأشد تداولا، ومدار المشهور منها أربعة وعشرون نوعا: علَّة سماع، وعلَّة تشبيه، وعلَّة استغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة توكيد، وعلَّة تعويض، وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلَّة مشاكلة، وعلَّة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلَّة جواز، وعلَّة تغليب، وعلَّة اختصار، وعلَّة تخفيف، وعلَّة دلالة حال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضاد، وعلَّة أولى.

الثاني: علَّة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم.[(٣)]

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، ١٢١.

(٢) ينظر لمع الأدلة، الأنباري، ١٠٥.

(٣) ينظر الاقتراح، السيوطي، ١١٥.

وهذه العلل تعليميَّة، كما ذكر الزجاجي: يُتوصّل بها إلى معرفة كلام العرب، لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قَائم، وركب فهو رَاكِب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ، وأكَلَ فهو آكِلٌ وما شبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم.(١)

وظهر التعليل في كتاب سيبويه ظهورا بارزا في تعليل المسائل، والأحكام؛ لتفسيرها وإثباتها، ومن العلل النحويَّة التي عَلَّل بها سيبويه في كتابه علَّة الأوَّل، وهو من المصطلحات التي تميَّز بها في التعليل للتعبير عن علَّة الأصل فهي من الصنف الأوّل. وهذه العلَّة قائمة على مراتب الكلام وتفاوته في التَّمكن، وعدمه، والخفَّة والثِّقل.

– والأصل في اللغة: أسفل كل شيء، وجمعه أصول.(٢) وأسفل كل شيء بدايته.

وعرَّفه العكبري بقوله: " الأصل ها هنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليًّا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف من نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل، المثال في ذلك الضرب مثلا فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا، لا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأما (ضَرَبَ، يضرب، ضارِب، مضروب) ففيها حروف الأصل، وهي الضاد والراء، والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر".(٣)

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٦٤.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، (أصل).

(٣) مسائل خلافية في النحو، العكبري، العكبري، ٧٤.

ويتبين من خلال تعريف العكبري للأصل في المشتق والمشتق منه أنه قصد بالأصل الوضع الأوّلي.

وقول العكبري: (الأصل ها هنا) أي في المشتق منه. لكونه وُضع أوّلا، فدل على السَّبق في زمن الوضع وما تفرّع منه تالٍ له.

وظهر مصطلح الأصل في كتاب سيبويه، باعتباره معيارا من معايير الترتيب في نظام كلام العرب، وضابطا لتقييد الأحكام، فالأصول ثابتة تُحمل عليها الفروع. وقد عبّر سيبويه بمصطلح الأصل في مواضع كثيرة منها، قوله: " اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك...".[١] وقوله: "...فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن تُوصل بحرف الإضافة".[٢] وقوله: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك".[٣] فأراد بالأصل القياس في استعمال حروف الاستفهام، وهو دخولها على الفعل، ودخولها على الاسم مخالف للأصل.

ودلَّ سيبويه على الأصل بمصطلح الأوَّل في مواضع ظهر فيها معنى السبق في الوضع فقط، أما الأصل فيكون فيما وُضع أولا، وفي غيره من القواعد النحويَّة العامة، فهو أعم، والأوَّل أخص، نحو: الأصل في الأفعال التصرف، ويستثنى منها أفعال لا تتصرَّف كـ(نِعم ، بئس، عسى، وفعلي التعجب)[٤]. فهذا لا صلة له بأوَّل الوضع. ونحو الإضمار خلاف الأصل، فالمراد به خلاف القياس.[٥]

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٤/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣٩/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٩٨/١.

(٤) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ٧٥/١.

(٥) ينظر الكتاب، سيبويه، ٢٤/١، الأشباه والنظائر، السيوطي، ٨٤/١.

ونحو: (الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة[١]) مع كون النكرة أوَّل وأصل للمعرفة. وقال سيبويه:" وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يَبتدِئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام".[٢] فأراد بالأصل القياس في ترتيب الجملة الاسميَّة.

وقبل أن أبدأ بتناول الأوَّل علَّة نحوية، سأتناول لفظ الأوَّل بالتحليل من جانب البِنية، والدلالة اللغويّة.

١- التأصيل الصَّرفي لبنية (أوّل):

حلَّل الصرفيُّون لفظ (أوَّل) في كُتبهم باعتباره من الكلمات التي خضعت للقواعد الصَّرفيَّة من حيث الإعلال، والإدغام، وبيَّنوا جنسه الصَّرفيّ وكل ما يتعلَّق ببنيته.

(أوَّل) اسمٌ، وفي أصله رأيان للنحويين ذكرهما الخليل[٣]:

أحدهما: أن بناءه همزة، وواو، ولام، وبناء التفضيل (أَفْعَل) منه: آوَل، ممدود؛ ولكنهم احتجوا بأن قالوا: أُدغمت المدة في الواو؛ لكثرة ما جرى على الألسن. وأصل (أوَّل) على هذا الرأي (وَوَّلٌ) على بناء فَوْعَل، قُلِبَت الواوُ الأولى همزةً؛ وإنَّمَا لم يُجمع على أَوَاوِل لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألِف الجمع.[٤]

الثاني: أن بناءه واوان بعدهما لام، وعلى هذا الرأي الهمزة ألف أَفْعَل، وأُدغم الواوان قياسا؛ كراهية لاجتماع الواوين في أول الكلمة[٥]. ومنه قولهم: رأيته عاما أوَّلَ يا

---

(١) ينظر نتائج الفكر، السهيلي، ٧٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣٢٨/١.

(٣) ينظر العين، الخليل، (أول) ٣٦٩/٨، ومقاييس اللغة، ابن فارس، (أول ١٥٨/١).

(٤) ينظر الصحاح، الجوهري، ١٣٣٨/٥، والممتع، ابن عصفور، ٥٦٣/٢.

(٥) ينظر التصريف الملوكي، ابن جني، ٨٢.

فتى؛ لأن أوَّل على بناء أفعل. وقال أبو النجم:

ما ذاق ثُفْلًا بعدَ عَامٍ أوَّلِ[١]

وذكر ابن عصفور أنه لم يأت ما فاؤه، وعينه واو من الأسماء إلا (أوّل). [٢]

والأوَّل والأُولى بِنَاءا تفضيل بمنزلة أفْعَل، وفُعْلى، وأصل (أوَّل) على هذا الرأي: أوْأَلُ على بناء أَفْعَل مهموز الأوسط، قُلِبت الهمزة واوًا، وأُدغِمت في فاء الكلمة، يدلُّ على ذلك لزوم (مِن) لها كقولهم: هذا أوَّلٌ مِنكَ، والجمع: الأوائلُ، والأوَالِي أيضًا على القلب.[٣]

وقال الفارسيّ:" فإذا اجتمع في أوَّل الكلمة واوانِ أُبدِلَتْ الأولى منهما همزةً، نحو: أُوَيْصِل في تحقير وَاصِل....ومن هذا قولهم: الأُولى في تأنيث الأوَّل".[٤]

ومذهب الكوفيين في (أُولى) أن أصله (وُوْلى) ثم وُولى، ثم أُولى، وعليه رواية قالون(عَادَ لُوْلَى)[٥] بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف. وفي مذهب البصريين أصله (وُولى) الواو الثانية أصلية غير منقلبة من شيء، فيجب قلب الواو الأولى همزة سواء كانت الثانية مدة كما في (الأولى) عندهم، أو غير مدة كـ(الأول) عندهم كذلك؛ لأنهم استثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة.[٦]

---

(١) الديوان، أبو النجم العجلي، ٣٥٩.

(٢) الممتع، ابن عصفور، ٥٦٣/٢.

(٣) ينظر العين، الخليل، (أول) ٣٦٩/٨، والصحاح، الجوهري، ١٣٣٨/٥، والممتع، ابن عصفور، ٥٦٣/٢.

(٤) التكملة، الفارسي، ص٥٨٠.

(٥) النجم آية ٥٠، وينظر التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ٢٠٤.

(٦) ينظر شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ٧٦/٣، ٧٧.

وجمعه أوَّلون، جمع تصحيح ملحق بجمع المذكر السالم، وأوالٍ جمع تكسير، والمؤنَّث: أُولى، وجمعه: أُوْلَيَات، وأُوَل.(١)

- التأصيل الدلالي لـ(أوَّل) في اللغة:

تناول اللُّغويون لفظ (أوَّل) في معاجم اللُّغة، ببيان معناه الأصل وهو ابتداء الشَّيء. قال ابن فارسٍ: "الأوَّلُ: ابتداءُ الشَّيء".(٢) وقال الجوهريُّ: "والأوَّل نقيض الآخِر".(٣)

- (أوَّل) في اصطلاح سيبويه:

معنى (أوَّل) عند سيبويه يفهم مراده من خلال السّياق الذي أورده فيه في كتابه، ومن خلال تَتَبّعي للفظ (أوَّل) عنده وجدته ذا بعدين رئيسين:

أحدهما: بُعد مكاني، أفاد فيه أنه الأسبق في المَوْضِع من الكلام. ودلالته في هذا الاستعمال تفيد الترتيب المكاني بحسب اعتبارات مختلفة، سواء كان تقدُّمًا مُتعلِّقًا بالبِنية نحو: الأوّل موضع الحرف الزائد: كقول سيبويه: " ...وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزَّوائدُ الأربع الهمزة، والتّاء، والياء، والنُّون..".(٤) واستعمله لغرض الإحالة على كلام سابق له صلة بكلام لاحق، كإحالته على المثال الأول، كقول سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعول: " وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُالله زيدًا...فإنْ قدَّمت المفعول،

(١) ينظر العين، الخليل، (أول) ٣٦٩/٨، والصحاح، الجوهري، ١٣٣٨/٥.
(٢) مجمل اللّغة، ابن فارس، (أول ١٠٧/١)، ومقاييس اللغة، ابن فارس، (أول ١٥٨/١).
(٣) الصحاح، الجوهري، ١٣٣٨/٥.
(٤) الكتاب، سيبويه، ١٣/١.

وأخَّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوَّل".[1] أو الإحالة إلى الأوَّل رُتبة في التّركيب النَّحويّ الأصل. كقول سيبويه:" وإنَّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنَّما أردت أن تُبيِّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينًا كان أو شكًّا...".[2] أو موضعه الجزء الأوَّل في الاسم المركَّب. قال سيبويه: " فإذا زدت على العشرة شيئًا من أسماء أدنى العدد يُجعل مع الأوَّل اسمًا واحدًا استخفافًا،...".[3] والغرض من ذكر لفظ (الأوَّل) بهذا المعنى إمَّا الإحالة على كلام سابق، أو الوصف، أو الحديث عنه، أو القياس.

الثاني: بُعد زمني، أفاد الأسبق في الوضع. أي: أنَّه وُضِع أوَّلًا، وهو أصلٌ لما يقابله.

- تأصيل علّة الأوّل عند سيبويه:

استعمل سيبويه علّة الأوَّل في كتابه في أكثر من موضع، في تعليل الحكم بالخفّة، وشدَّة التَّمكُّن لبعض الأجناس النحويَّة كالاسم، والصفة، والنكرة، والتذكير، والإفراد، والصَّرف...، وعبَّر عن أصالتها بقوله: (لأنَّه أوَّل)، والذي دعاه إلى التعليل بالأوَّل هو أن من الأجناس النحويَّة ما وُضِع من كلام العرب أوَّلا، فكان له من السمات ما لا يكون لما تَفرَّع عنه، كالأصل والفرع، فجاءت علَّة الأوَّل دليلًا نحويًّا غالبا، مرادفا للاستدلال بالأصل.

وعبَّر سيبويه بلفظ الأوَّل بدلا من الأصل باعتبار أنه أراد بالأصل في هذه الأجناس الصرفيَّة ابتداء الوضع وأوَّليَّته، فعبَّر بمصطلح الأوَّل باعتبار دلالته في

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١/٣٤.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١/٤٠.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١/٢٠٦.

اللغة وهو ابتداء الشيء.

والعلاقة بين العلّة (الأول) والحكم (الخفَّة والتَّمكن): أن الأوَّل في ابتداء وضعه يكون خفيفا مجرّدًا من الزَّوائد في أشدِّ حالات تمكُّنه، والعلاقة بينهما طرديَّة فكل أوَّل متميِّز متمكِّن.

وقال القرطبي:" ومعلوم أنَّ الشيء من غير زيادة هو الأوَّل في الترتيب، وهو في المقدِّمة على ما أوضحناه".(١)

وتبرز أهمية علّة الأوَّل في بيان أن ما كان أوَّلا هو القاعدة الأساسيَّة، وعليه تُبنى الأحكام النحويَّة، والصَّرفيَّة فيقاس عليه ما تفرَّع عنه.

وامتدَّ أثر علّة الأوَّل في هذه الأجناس النحوية إلى مسائل فرعيَّة عنها؛ حيث إنهم احتجوا بعلّة الأوَّل في إصدار بعض الأحكام النحويَّة، والترجيح بينها في مذاهب النحويين، ومن الأحكام التي ظهر أثر الأوّل فيها:

- أن النكرة لا تركيبَ فيها إلا ما شذَّ، أو ناب فيه التنكير عن التعريف. (٢)

- احتجاج البصريين بأوَّليَّة النكرة في عدم جواز نُدبة النكرة.(٣)

- إجماع النحويين على جواز صرف غير المنصرف؛ لأنه الأصل حيث جوَّزوا قصر الممدود في ضرورة الشعر؛ لأنه رد إلى أصلٍ، أما مَدُّ المقصور فاختلفوا فيه.(٤)

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي،١٦.

(٢) ينظر ص١٥.

(٣) ينظر ص١٦.

(٤) ينظر ص١٩.

– نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، إذ الأصل في النصب أن يكون بالفتحة، لكن العرب حافظت فيه على إجراء الفرع مجرى الأصل، وهو أنَّ المذكر أوَّل، والمؤنث ثان.(١)

- علة (الأوَّل) عند سيبويه.

استعمل سيبويه مصطلح الأَوَّل في كتابه دالا به على الأصل، وعبّر عنه غيره من النحويين في المواضع نفسها بمصطلح الأصل، ومما يدل على ذلك ظهور دلالة الترتيب بين الأوَّل، وما يليه؛ إذ الأوَّل أصل، وهو الأسبق في الوضع والاستعمال، وثانيه فرع تالٍ له، وآلت أوَّلِيَّة الكلمة إلى أسباب سأتناول علّة الأول من خلالها:

أ- الأوَّل للاشتقاق منه:

١ – الأسماء أُولى في مقابل الأفعال، قال سيبويه: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأُولى، وهي أشدُّ تمكُّنًا...".(٢)

في هذا الموضع استعمل سيبويه مصطلح الأوَّل علّة نحويَّة؛ لكون الأسماء أشدّ تمكنا، وأكثر خفَّة، والأفعال أثقل من الأسماء؛ بأنَّ الأسماء هي الأولى، أي: الأسبق في ابتداء الوضع، فهي أصل، والفعل فرع عنها من جهتين هما: كونها مشتقة من الأسماء، وتوقُّف فائدة الفعل على الاسم.(٣)

وعلة الأوَّل في الاسم مطردة في كل اسم، وذلك على مذهب البصريين، وهو أن الأفعال مشتقة من الأسماء المصادر.(٤)

---

(١) ينظر ص١٧.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٠/١.

(٣) ينظر قواعد المطارحة، ابن إياز، ١٤.

(٤) تنظر تفاصيل الخلاف في التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، ١٣.

وصحَّ مذهبهم ابن يعيش، وابن مالك.[١]

وتابع القرطبيّ سيبويه في تعبيره بمصطلح الأوَّل في هذا الموضع، قال القرطبي: "واعلم أنَّ الاسم هو المُحدِث للفعل فهو الأوَّل، والكلام موجود بالاسم دون الفعل...".[٢]

وفسَّر أبو سعيد السِّيرافي (الأوَّل) بمفهوم (الأصل)، إذ قال: "ومعنى قوله: إنَّ الأسماء هي الأُولى: أنَّها مُقدَّمةٌ في الرُّتبة على الأفعال؛ لأنَّها أصل الأفعال".[٣]

وفسَّره الفارسيّ بأنَّه العامُّ الذي أُخذ منه غيره، فهو أصل لغيره في الاشتقاق، قال الفارسيّ: "الأسماء هي الأوَّل للأفعال؛ لأنَّها مأخوذة من نوعٍ منها وهو المصدر..." [٤].

فنرى ارتباط (الأوّل) الأصل، وهو الاسم بالخفة، والفعل بالثقل؛ لكونه فرعا فهو أحط رتبة من الاسم، وظهرت أسباب هذه الخفَّة والثقل من عدة جوانب:

أحدها: أن الاسم يُستغنى به عن الفعل، كقول: اللهُ إلهُنا، ولا يوجد كلام يُستغنى فيه بالفعل عن الاسم[٥]، فكان الاسم أكثر، والكثرة مظنة الخفة.[٦]

وبيّن ذلك ابن يعيش، قال: "وإذا ثَبَتَ أنَّه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا، وإذا كثر

---

(١) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٥٧، والكافية الشافية، ابن مالك، ١٠٣/١.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي،١١.

(٣) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي ٣١/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، ٤٣/١، والإغفال، الفارسي، ٢٤٢/١.

(٥) ينظر شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي، ١١، والنكت، الأعلم ١٢٦/١، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السِّيد البطليوسي، ٦٦.

(٦) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ٣٢٢/١.

استعماله خَفّ على الألسنة؛ لكثرة تداوله".[١]

الثاني: أنَّ الاسم لخفَّته تدخله الحركات والتنوين، فهو أدخل في التمكن، والفعل لا يدخله إلا حركتان، ويمتنع من التنوين.[٢]

الثالث: أنَّ نقصان الفعل عن الاسم؛ لثقل الفعل وخفّة الاسم، فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة أحرف، والفعل ستة أحرف.[٣]

الرابع: أنَّ دلالة الاسم في المصدر بسيطة غير مُركَّبَة، فهو سِمة على المُسمَّى لا غير دَالٌ على معنى مفرد، والمفرد أخفُّ من المركَّب، أما الفعل فدلالته مركبة من معنى و زمان، فصار بالتركيب أثقل.[٤]

٢- الاسم أوَّلٌ مقابل الصفة. قال سيبويه:" ولا يكون شيء على حرفين صفةً؛ حيث قَلَّ في الاسم وهو الأوَّل الأمكن".[٥]

ففي هذا الموضع ذكر سيبويه: أن الاسم هو الأوَّل للصفة، أي قبلها في الوضع؛ ولذلك لا يأتي من الصفة على حرفين؛ لأنه قَلّ في الاسم وهو الأصل، فعدم مجيئه من الصفة أَوْلَى لكونها فرعا.

وعِلَّة الأول في الاسم مطردة في كل اسم كما تقدَّم على مذهب البصريين.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٥٧.

(٢) ينظر النكت، الأعلم ١٢٦/١.

(٣) ينظر النكت، الأعلم ١٢٦/١.

(٤) ينظر أصول النحو، ابن السراج، ٣٦/١، ٣٨، والتعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، ٤٣/١، وشرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٥٧.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٢٢٠/٤.

ووافقه ابن السراج، قال: "ولا يكون شيء على حرفين صفةً من حيث قلَّ في الاسم"(١)، والسيرافي كذلك.(٢)

وبيّن السيوطي وجه ثقل الصفة عن الاسم، وهو أن الصفة تثقل بالاشتقاق، كما أنها تحتاج إلى موصوف، وتتحمل الضمير، وتناسب الفعل في العمل. فلمَّا ثقلت أشبهت ثقل المركب؛ فكان زيادة للحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل.(٣)

فالأفعال، والصفات مشتقة من الاسم، والمشتق فرع المشتق منه؛ لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل(٤)، فهما ثانيتان لأولٍ وهو الاسم، أي: فرعان لأصل، وكون الاسم الأوَّل في هذين الموضعين يَؤول إلى الاشتقاق.

وجاءت علّة الأوَّل مرادفة لعلّة الأصل من جانب الوضع الأوَّلي للكلمة وسبقها في الوضع على ما اشتق منها.

ب- الأوّل لعمومه وتجرده من الزيادة:

٣- النكرة أولٌ مقابل المعرفة، قال سيبويه:" واعلم أنَّ النَّكِرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنًا؛ لأنَّ النّكرة أوَّل، ثُمَّ يَدْخُلُ عليها ما تُعرَّف به، فمن ثمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النَّكرة".(٥)

(١) الأصول، ابن السراج، ١٧٢/٣.
(٢) شرح السيرافي على سيبويه، ٩٦/٥.
(٣) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ٦٤/١، ٦٥.
(٤) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ٣٢٢/١.
(٥) الكتاب، سيبويه، ٢٢/١.

في هذا الموضع علَّل سيبويه لكون النَّكرة أخفّ في كلام العرب من المعرفة؛ بأنَّ النَّكرة أوَّل، أي: في ابتداء الوضع؛ فهي الأصل، ثم يدخل عليها من الزوائد ما تتعرَّف به، ومن ثَمَّ يُثقلها فيتعارض الثِّقل مع التنوين فيمتنع منها، فقول: (هذا كتابٌ) أخف من قول: (هذا الكتابُ، وهذا كتابُ النحو)، فأثَّر التعريف على شدَّة تمكُّنِها، واحتمالها التنوين، أما النكرة فلم يجعلوا لها علامة لكونها أوَّل.(١)

وذكر ابن مالك: أن التعريف نظير التأنيث في الفرعيَّة فاشتركا في استحقاق علامة، والتنكير نظير التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخُلُوِّ من علامة، فإن وُضع للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف؛ تنبيها على أنه أحق بالعلامة لفرعيَّته، وأصالة التنكير، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب. والتعريف طارئ على التنكير كطرُوِّ التثنية على الإفراد فيسوَّى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين أحدهما يحذف في حال دون حال.(٢)

وذكر أبو حيان أنَّ كون النكرة الأُولى، والمعرفة طارئة عليها هو مذهب سيبويه ومن وافقه، أمَّا الكوفيون وابن الطراوة فمذهبهم يبطل مذهب سيبويه؛ ذلك لأن من الأسماء ما لَزم التعريف كالضمائر، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر، وما التنكير فيه قبل التعريف.(٣)

فعلَّة الأول مطردة في كل نكرة على مذهب سيبويه ومن وافقه.

وعبَّر القرطبي بمصطلح (الأُولى) في هذا الموضع متابعا في ذلك سيبويه، قال القرطبي:" كما أنَّ النكرة أخف من المعرفة؛ لأنها الأُولى..."(٤)

---

(١) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ١/ ٣١٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٥٧/١.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٩٠٧/٢.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي، ٢٠.

وعبَّر عنه المبرد بلفظ (أصل)، قال المبرد: "وأصل الأسماء النكرة؛ وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته، لا يخص واحدا من الجنس دون سائره...".(١)

وظهر من كلام المبرد أنَّ أوَّليّة النكرة راجعة إلى العموم؛ لشيوعها، والعام قبل الخاص؛ لأن الخاص يتميّز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة، والتعريف يحتاج إلى علامة لفظيّة أو وضعيَّة.

فأوّليّة النكرة راجعة لسببين: لفظي وهو التجرد من الزيادة، ومعنوي وهو العموم.

قال السِّيرافي:" ... لأنَّها لخفَّتها تحتمل ما لا تحتمله المعرفة، واحتمالها ما لا تحتمله المعرفة أنَّها تحتمل التنوين في الموضع الذي توجد الأسماء المعرفة فيه غير منصرفة، نحو (أحمد)، و(طلحة)، و(عمر)، و(إبراهيم) إذا نُكِّرت انصرفت، فاحتملت حين خفَّت بتنكيرها مالا تحتمله حين عُرِّفت".(٢) وقال الفارسي: " يعني أبعد لها من أن لا تنصرف، ومن أن لا تُشبه الفعل".(٣) وقال الأعلم: " والتعريف حادثٌ؛ لأنه داخل على التنكير".(٤)

ومما يدل على أوَّليَّة النكرة أنه لا تركيبَ فيها إلا ما شذَّ، أو ناب فيه التنكير عن التعريف، كقول: مررتُ بمعدي كرب ومعدي كربٍ آخر(٥)؛ وذلك لأن التركيب ثقلٌ، والنكرة تميَّزت بالخفَّة.

---

(١) المقتضب، المبرد، ٢٧٦/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي ٤٤/٢.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، ٤٥/١.

(٤) النكت، الأعلم، ١٢٧/١.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٩٠٧/٢.

كما تظهر أوَّليَّة النكرة في عدم جواز نُدبة النكرة على مذهب البصريين؛ لأنَّ الاسم النكرة مبهمٌ لا يَخص واحدًا بعينه، والمقصود بالندبة إظهار النادب عذره في تفجُّعه على المندوب ليساعد في تفجُّعه فيحصل التّأسِّي بذلك فيَخِفُّ ما به من المصيبة، وذلك يحصل بندبة المعرفة لا النكرة.(١)

ج- الأوَّل لتجرده من الزيادة.

٤- المفرد أولٌ مقابل الجمع، قال سيبويه: "واعلم أنَّ الواحدَ أشدُّ تمكُّنًا من الجميع، لأنَّ الواحد أوَّل، ومن ثمَّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد، ومفاتيح".(٢)

في هذا الموضع علَّل سيبويه لكون الواحد أشدّ تمكُّنًا من الجميع بعلة الأول، فالواحد أوَّل في ابتداء الوضع، والمثنى والجمع ثانيان له، فهما فرع عليه؛ دلّ على ذلك أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا للمفرد(٣)، كما بيَّن أثر ذلك على منع صرف الجمع الذي لا يكون له مثال في المفرد.

وعلة الأول مطردة في كل مفرد بإجماع النحاة.

وعبر الأعلم عنه بلفظ (قبل) في قوله: " ...وإنما كانت هذه علا حادثة من قبل أنَّ الواحد قَبْل الجمع...".(٤) أي: أنَّ المفرد أسبق في الوضع فهو أصل للجمع.

---

(١) أمّا الكوفيون فأجازوا ندبة النكرة ورده الأنباري. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢٠١/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٢/١.

(٣) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ١/ ٣١٨.

(٤) النكت، الأعلم، ١٢٧/١.

٥- المذكر أولٌ مقابل المؤنث، قال سيبويه:" واعلم أنَّ المُذكَّر أخفّ عليهم من المؤنَّث؛ لأنَّ المذكَّر أوَّل، وهو أشدُّ تمكُّنًا، وإنما يخرج التأنيث من التّذكير..".(١)

في هذا الموضع علَّل سيبويه لكون المُذكَّر أخف في كلام العرب من المؤنَّث بعلة الأول، وهي أنَّ المذكَّر أوَّلٌ في ابتداء الوضع، فهو أصل للمؤنث، كما بيَّن أثر ذلك على شدَّة تمكُّنه.

وعلة الأوَّل مطردة في كل مذكر بإجماع النحاة.

قال السِّيرافي:" والتَّأنيث يخرج من التَّذكير؛ لأنَّ المؤنَّث نفسها هي مذكَّر بغير اللَفظ الذي أنَّثتها به".(٢) قال الأعلم: "معنى (يخرج) يتفرَّع".(٣)

وعبر عنه المبرد بالأصل، قال المبرد: " ...لأنه إذا اجتمع مذكر، ومؤنّث جُعل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل".(٤)

ومن ذلك أنه إذا جاء الخطاب بلفظٍ مذكر ولم يُنصّ فيه على ذِكر الرجال فإنّ ذلك الخطاب شاملٌ للذكران والإناث، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿يا أيّها الذين آمنوا اتّقُوا الله﴾ البقرة ٢٧٨.(٥)

ومما روعي فيه الأوّلُ نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، إذ الأصل في النصب أن يكون بالفتحة، لكن العرب حافظت فيه على إجراء الفرع مجرى الأصل، وهو أن المذكر أوَّل، والمؤنث ثان، وقد كان الجمع المذكر السالم يجري منصوبه كمخفوضه،

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٢/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي ٥٠/٢.

(٣) النكت الأعلم، ١٢٧/١.

(٤) المقتضب، المبرد، ١٨٢/٢.

(٥) ينظر الصاحبي، ابن فارس، ٣٠٥.

فأجروا الجمع المؤنث في النصب على حاله في الخفض تحقيقا للفرعيَّة، وإعطاء للأصالة حكمها، فقد تنزّلت على هذه التاء بحركتها منزلة الواو والياء من غير ضرورة، فدل على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَريَ من ضرورة الأصل.(١)

فالجمع، والتأنيث يحصلان بزيادات تلحق الأوّل (الأصل) فكون النكرة، والمفرد، والمذكر أولا في هذه المواضع راجع للزيادة.

وجاء مصطلح الأول في هذه المواضع مرادفا للأصل من جانب الوضع الأوَّلي للكلمة، وسبقها في الوضع على ما زيد عليه منها.

ومما يميز الأصل أنَّه أقل افتقار إلى ما يُبَيِّنُه، أما الفرع فيحتاج إلى البيان أكثر مما تحتاج إليه الأصول، فالتأنيث لما كان فرع التذكير احتاج إلى علامة تُشعر بتأنيثه، ولم يحتج إليها المذكر، وكذلك الإفراد، والتثنية والجمع.(٢)

د- الأوّل بمعنى الأعمّ في الاستعمال:

٦- أن (كم) أوّل مقابل (متى)، قال سيبويه: " ... وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متى) نحوُ اللّيل، والنّهار، والدَّهر؛ لأنَّ (كم) هو الأوَّل، فجُعِل الآخِر تبعًا له، ولا يكون الدهرُ، واللّيلُ، والنّهارُ إلا على العِدَّة جوابا لـ(كَم) ".(٣)

في هذا الموضع استعمل سيبويه (أوَّل)، مُعلِّلًا به لكون (كم) ينفرد بخصائص لا تكون لـ(متى)؛ بأنَّه أوَّل.

---

(١) ينظر الخصائص، ابن جني، ١١١/١، والبسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، ٢٠٩.
(٢) ينظر الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٦٦.
(٣) الكتاب، سيبويه، ٢١٨/١.

ويظهر أن مراده من (أوَّل) الأعمّ[١]. وفيما ذكره المبرِّد[٢] من أن (متى) تستعمل في الزمان، و(كم) داخلة على كل عدد، ووافقه ابن السراج[٣]، وتابعهما فيه الأعلم بقوله: " قد كثر الكلام بـ(كم)؛ لأنه في كل مستفهم عنه من المقدار"[٤] وهذا يشهد على عمومها، وخصوص (متى).

قال المبرِّد: "و(أين) في المكان بمنزلة (متى) في الزمان، و(كم) داخلة على كل عدد، كما أنَّ (كيف) مسألة عن كل حالٍ".[٥] فدل على عموم (كم).

ووافقهم ابن ولاد، قال: "والعامُّ قبل الخَاصِّ". ونَظَّرَه بقول سيبويه: "إن المعرفة بعد النكرة"، وذكر: أنّ (كم) للعدد والمقادير، والعدد معنى في نفس الشيء المعدود، وزمانه غيره، فهي في الرُّتبة الأولى.[٦]

وفسَّر السيرافي مصطلح الأوّل في (كم)، ويقابله الآخر في (متى) بالأعم والأخص، فـ(كم) تدل على المقدار في الزمان وغيره، والنكرة والمعرفة، أما (متى) فتختص بالدلالة على الزمان.

قال السيرافي:" يعني أن الدهر، واللّيل، والنّهار، قد يكون جوابا لـ(كَم)؛ لما فيه من التكثير، ولا يكون جوابا لـ(متى)؛ لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه. وقوله: لأنَّ (كم)

---

(١) عرَّف ابن فارس العام بأنه الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئا، كقوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابّة من ماء النور﴾ النور٤٥. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ٣٤٤.

(٢) المقتضب، المبرد ٣٣٣/٤.

(٣) ينظر الأصول، ابن السراج، ١٩١/١.

(٤) النكت، الأعلم ١/ ٥٢٦.

(٥) المقتضب، المبرد ٣٣٣/٤.

(٦) الانتصار لسيبويه، ابن ولاد، ٨٨.

هو الأوَّل: يعني لأنه دلالة على المقدار في الزمان وغيره، ويقع تحتها المنكور والمعروف؛ لوقوع التقدير عليهما، فجعل الآخر وهو (متى) تبعا له".[١]

فعلَّة الأول في (كم) مطّردة فيها؛ لكونها عامّة في كل مستفهم بها، و(متى) خاصّة بالزمان، والعام أصل، والخاص فرع عليه.

وجاء مصطلح الأول في هذه المواضع مرادفا للأصل من جانب العموم والخصوص، فالعام أسبق في الوضع من الخاص.

هـ- الأول من جهة الإعراب:

٧- أن الصرف في الأسماء أول مقابل الممنوع من الصرف.

قال سيبويه:" ... فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامةٌ لما يستثقلون".[٢]

فدَل قول سيبويه على أن الصَّرف أوّلٌ في الاسم؛ إذ هو الأمكن[٣] الأخف، وترك التنوين، أي: المنع من الصرف ثان؛ لكونه فيما يُستثقل، لأنه أشبه الفعل في نقصانه عن الاسم، فلا يدخل على الفعل إلا حركتان، ويمتنع من التنوين، وكذلك غير المنصرف لا يدخله التنوين، وتدخله حركتان الضمة، والفتحة.

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١١٣/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٢/١.

(٣) قال ابن يعيش:" وهذا الضرب من الأسماء سُمِّي المُتمكِّن الأمكن، فالمتمكِّن أعمّ من الأمكن، فكل أمكن متمكِّن، وليس كل متمكن أمكن، والتّمكن رسوخ القدم في الاسميَّة ...والأمكن على زنة أفعل التفضيل أي هو أتم تمكنا من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه، ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجر، ويمتنع منه التنوين...". شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٥٧.

والمانع من الصرف عِلَل فرعيَّة دخلت عليها.[١] ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية.[٢] فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذب المنصرف عن الأصل. وعلة الأول في الاسم المُنصرف مطردة فيه.

قال الأعلم:" فهذه التسع العلل متى اجتمع منها اثنتان فصاعدا، أو واحدة في معنى اثنتين امتنع الاسم من الجر والتنوين؛ وإنما كانت هذه عللا حادثة من قبل أن الواحد قبل الجمع...".[٣]

قال ابن خروف: " لما رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف نَظَروا في الأصل منهما فرأوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصرف، و ما ينصرف لا يفتقر إلى موجب للصرف علموا أن الأصل الصرف فبحثوا عن الموجبات لمنع الصرف".[٤]

وظهر تأثير الأوّل وهو الصرف للاسم في إجماع النحاة على جواز صرف غير المنصرف؛ لأنه الأصل حيث جوَّزوا قصر الممدود في ضرورة الشعر؛ لأنه رد إلى أصلٍ، أما مَدُّ المقصور فاختلفوا فيه.[٥]

---

(١) ينظر النكت، الأعلم ١/ ١٢٦.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ٤١/٢.

(٣) النكت الأعلم، ١٢٧/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، ابن خروف،٢٨٤

(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٤٠١/٢، وقواعد المطارحة، ابن إياز، ١٤، وشرح كافية ابن الحاجب، الرضي، ٩٢/١.

٨- الابتداء، والرفع أول الأحول الإعرابية للاسم، قال سيبويه: " واعلم أنَّ الاسم أوّلُ أحوالـه الابتـداء، وإنَّمـا يـدخل النَّاصـب والرّافـع سـوى الابتـداء، والجـارُّ علـى المبتدأ.... فالمبتدأ أوَّل جزء، كما كان الواحد أوَّل العدد، والنَّكرة قبل المعرفة".(١)

في هذا الموضع بيّن سيبويه أن أوَّل أحوال الاسم التي يرد فيها في التَّركيب الابتداء، ونظَّر لذلك، فقصد بالأول الأصل في التركيب الإسنادي في الجملة الاسميَّة.

وعلة الأول مطردة في كل ابتداء.

وتبعه المبرد؛ حيث عبَّر عنه بأنَّه أول الكلام، قال المبرد:" ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوَّل الكلام؛ وإنما يدخل الجارّ، والناصب، والرافع سِوى الابتداء على المبتدأ".(٢)

وأشار إلى ذلك ابن السراج، وبين أن المبتدأ الأوَّل في الرتبة، قال ابن السراج:" المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال، ومن الحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منها عن صاحبه".(٣)

وقال السِّيرافي:" " أمَّا قوله: اعلم أنَّ الاسم أوّلُه الابتداء" فهو كلام بيِّن من قِبَل أنَّ المبتدأ مُعرَّىً من العوامل اللَّفظيَّة، وتعرَّى الاسم من غيره في التَّقدير قبل أن يقترن به غيره؛ لأنَّ الكلام يوضع كل كلمةٍ منه تدل على معنى ما، ثمَّ تُركَّبُ فيقترن بعضها ببعض، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها".(٤)

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١/ ٢٣، ٢٤.

(٢) المقتضب، المبرد، ١٢٦/٤.

(٣) الأصول، ابن السراج، ٥٨/١، وينظر النكت ، الأعلم، ١٢٩/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي ٦٤/٢،

وعلَّل النحويون لرفع المبتدأ بأنه أوَّل فأُعطي أوَّل الحركات وأقواها، وهي الضمة، ومنهم الصَّيمري، والمجاشعي[١]، والأنباري. قال الأنباري:"... أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع، والوجه الثاني: أن المبتدأ أوَّل، والرفع أوَّل فأعطي الأوّل الأوَّل".[٢]

فنرى أن نصوص النحاة تظافرت في التعبير عن أن المبتدأ هو الأوَّل؛ ولكونه الأوَّل اكتسب القوَّة، فارتبط الأوَّل أو الأصل بكونه الأقوى فناسبه الرفع لأنه أقوى الأحوال الإعرابيَّة، وما عداه أقل قوَّة منه.

٩- النداء أوّل الكلام مقابل الأساليب النحويّة الأخرى، فهو أصل كل كلام، قال سيبويه:" ..وإنَّما فعلوا هذا بالنِّداء؛ لكثرته في كلامهم، ولأنَّ أوَّل الكلام أبدًا النِّداء، إلا أنْ تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أوَّل كلِّ كلامٍ لك به تعطف المكلَّم عليك، فلمَّا كثُر وكان الأوَّل في كُلِّ موضعٍ حذفوا منه تخفيفًا..".[٣]

في هذا الموضع استعمل سيبويه مصطلح (أوَّل)، مُعلِّلًا به لحذف التَّنوين من الاسم الأوَّل في النداء؛ بأنَّه أوَّل الكلام، أي: في معناه؛ كما بيَّن الحذف أثره في الكلام التَّخفيف.

وخلاصة القول أن سيبويه استعمل مصطلح الأول علّة نحويَّة بمعنى الأصل. وأصالته جاءت من كونه الأسبق في الوضع إما بسبب الاشتقاق، أو الزيادة، أو العموم، أو هما معا، أو الإعراب.

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة، الصيمري، ١/ ٩٩، وشرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٩٦.

(٢) أسرار العربية، الأنباري، ٦٩.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٢٠٨/٢.

وممَّا تقدَّم يتبيَّن أن اللّفظ الأوَّل في الوضع هو اللَّفظ في أبسط صوره، خاليًا من الزَّوائد الدَّاخلة عليه، والعوامل اللّفظيَّة، فتميَّز بالخِفَّة، مؤثِّرًا في شدَّة تمكُّنه.

كما تبيَّن أن الترادف بين مصطلحي الأوّل والأصل ترادف جزئي، فالأوّل أخص والأصل أعم؛ ذلك أن الأصل يكون فيما كان أوَّلا وما لم يكن كما تقدم.[1]

وعبر سيبويه بالأوَّل بدلا من الأصل في هذه المواضع باعتبار المعنى اللغوي، وهو ابتداء الشيء؛ ساعيا إلى وصف العلَّة وبيانها بأدق عبارة؛ إذا الأوَّل أدق في التعبير؛ لكونه يفيد معنى الابتداء والترتيب بين الأوَّل وثانيه وهو مراده، أمَّا الأصل فهو عامٌّ يفيد هذا المعنى وغيره.

كما أنَّ علة الأول علة مطردة فيما كان أوَّلا.

(١) ينظر ص٧.

- خاتمـــــــة –

وفي نهاية هذه الدراسة لعلّة الأوَّل عند سيبويه خرجت بنتائج منها:

١- استعمال سيبويه للفظ (أوَّل) كان ذا بعدين رئيسين: بُعد زماني، بمعنى الأوَّل في الوضع، وبُعد مكاني بمعنى الأوَّل في الموضع، وغرضه من استعماله الإحالة، والقياس، والوصف.

٢- أن علَّة الأوَّل عند سيبويه لم تحدد بمصطلح خاص بها؛ لأن زمن تأليف الكتاب كان بداية لمرحلة تأصيل المصطلحات، وكان الشرح عند سيبويه أهم منها؛ لذلك عني بها.

٣- استعمل سيبويه عِلَّة الأوَّل للتعبير عن الوضع الأوّلي للكلمة، أي إن وضعها ابتداء سابقا فروعها. وفي هذا الاستعمال ما يُعزِّز أسلوبه المعروف عنه عند الباحثين في التعبير عن مصطلحاته بالشرح، والوصف.

٤- عبَّر سيبويه بلفظ الأوَّل في هذه المواضع وتبعه فيه القرطبي، بينما نرى غيره من النحاة تّرَدَّد عندهم التعبير بمصطلحي الأوَّل والأصل، كالمبرد، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، والأعلم.

٥- أنَّ غرضه من استعمال دلالة الأوَّل في الوضع هو التَّعليل.

٦- أنَّ بين الأوَّل وبين الخِفَّة، والتمكُّن علاقة طردية. فقد ارتبط الأوَّل في الوضع بخفَّة الاسم وتمكنه. كما تميّز بأنّه الأقوى مما تفرَّع عنه.

٧- مما دلَّ على صحَّة علَّة الأوَّل في المواضع محل الدراسة اطِّرادها؛ لأن طرد العلة شرط في صحتها.

٨- أن العلاقة الدلاليَّة بين الأوَّل، والأصل علاقة خُصوص وعُموم، فالأوّل أخص والأصل أعم.

٩- أن الأوَّل وهو الأصل لا يحتاج إلى البيان غالبا، أما الفرع فيحتاج البيان بعلامات تميِّز الفرع عن الأصل.

١٠- أجمع النحويون على علّة الأوّل في جميع المواضع محل الدراسة إلا موضعين كانت علَّة الأوَّل فيهما مرهونة بالمذهب النحوي، وهما: كون الاسم أولا؛ لأنه أصل الاشتقاق عند البصريين، والنكرة الأولى في مذهب سيبويه، أما الكوفيون فمذهبهم يبطله.

وفي ختام هذه الدراسة أسأل الله التوفيق والسداد، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

- ثبت المصادر والمراجع –

١- الأستراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢- الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٨٩٧م.

٣- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مصر: السعادة، ١٩٥٥م.

٤- الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبعة الزقي، ١٩٥٧م.

٥- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

٦- ابن إياز الحسين بن عبدالله، قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: د. يس أبو الهيجاء، ود. شريف عبدالكريم النجار، أ. د. علي توفيق الحمد. الأردن: دار الأمل، ٢٠١١م.

٧-ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، بيروت لبنان: الهدى.

٨- ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد النعسان، ط٢، ١٩٧٠م.

٩- الجوهري إسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١٠- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد، شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، تحقيق: خليفة محمد بديري، ط١، طرابلس منشورات كلية الدعوة ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٩٩٥م.

١١- الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط. د، د. م: دار الهلال، د.ت.

١٢-الداني عثمان أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتو تريزل، ط٢، بيروت: الكتاب العربي، ١٩٨٤م.

١٣- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عيّاد الثبيتي، ط١، بيروت: الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م .

١٤- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٥، بيروت: النفائس، ١٩٨٦م.

١٥- ابن السراج، أصول النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: الرسالة.

١٦- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد البنَّا، دار الاعتصام.

١٧- سيبويه ، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.

١٨- ابن السِّيد البطليوسي عبد الله، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، العراق- دار الرشيد .١٩٨٠

١٩- السِّيرافي أبو سعيد. شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، بيروت الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٢٠- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في علم أصول النحو". تحقيق: د. أحمد محمد قاسم. ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٦م.

٢١- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ط١،بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٨٤م.

٢٢- الصيمري عبدالله، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م.

٢٣- العجلي أبو النجم، ديوانه، تحقيق: د. مجمد أديب عبدالواحد جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٦م.

٢٤- ابن عصفور، علي، الممتع في التصريف، تح. فخر الدين قباوة، الطبعة٤، بيروت: الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.

٢٥- العكبري أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، بيروت: الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

٢٦- العكبري أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط١، بيروت: دار الشرق العربي ١٩٩٢م.

٢٧- الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م.

٢٨- الفارسي، التكملة، تح. كاظم بحر المرجان، ط٢، بيروت: عالم الكتب ، ١٩٩٩م.

٢٩- الفارسي، الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه)، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤٢٠.

٣٠- ابن فارس، أحمد. مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان- ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٣١- ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط، د، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٣٢- ابن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢ القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٣- القرطبي هارون بن موسى المجريطي، شرح عيون كتاب سيبويه، ، تحقيق: د. عبدربّه عبداللطيف، ط١، القاهرة: مطبعة حسَّان، ١٩٨٤م.

٣٤- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط١، مكة المكرمة: المأمون للتراث،١٩٨٢م.

٣٥- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للنشر، ١٩٩٠م.

٣٦- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

٣٧- المجاشعي علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، ، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٧م.

٣٨- ابن ولّاد أحمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، بيروت: الرسالة، ١٩٩٦م.

٣٩- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، د. ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

Reference

1- Āl’strbādhy, Raḍī al-Dīn -"sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib,. Investigated by : D. Imīl Badīʿ Yaʿqūb (1st, edition, Beirut: al-Kutub al- ʻIlmīyah, 1998).

2- al-Aʿlam al-Shantamarī ," al-Nukat fī tafsīr Kitāb Sībawayh".. Investigated by : Zuhayr Sulṭān. (1st, edition, al-Kuwait: al-Munaẓẓamah al-ʻArabīyah lil-Tarbiyah wa-al-Thaqāfah wa-al-ʻUlūm, 1987).

3- al-Anbārī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Inṣāf".-al-Anbārī, Investigated by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd-al-Ḥamīd. (3 rd edition, Egypt: al-Saʿādah, 1955).

4- al-Anbārī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad . "Asrār al-ʻArabīyah". Investigated by Muḥammad Bahjat al-Bayṭār. (Damascus: al- Majma alʿIlmī al-ʻArabī-1957).

5- al-Anbārī, Lumaʿ al-adillah fī uṣūl al-naḥw, taḥqīq : Saʿīd al-Afghānī, Maṭbaʿat al-Jāmiʿah al-Sūrīyah, 1957m.

6- Ibn Iyyāz al-Ḥusayn ibn Allāh, "Qawāʿid almṭārḥh fī al-naḥw. Investigated by : D. Yāsīn Abū al-Hayjā’, Wad. Sharīf ʻAbd-al-Karīm al-Najjār, U. D. ʻAlī Tawfīq al-Ḥamad.(al-Urdun : Dār al-Amal, 2011).

7-Ibn Jinnī, ʻUthmān, al-Khaṣā’iṣ.. Investigated by : Muḥammad al-Najjār, (2nd edition, Beirut : Dār al-Hudá).

8- Ibn Jinnī, ʻUthmān, al-taṣrīf al-mulūkī . Investigated by: Muḥammad Saʿīd. ((2nd edition 1970).

9- al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād. "al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʻArabīyah". Investigated by: Aḥmad ʻbdālghfwr ʻAṭṭār) ṭ4, Bayrūt : al-ʻIlm lil-Malāyīn, 1987m

10- Ibn Kharūf, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad, sharḥ Kitāb Sībawayh (Tanqīḥ al-albāb fī sharḥ ghawāmiḍ al-Kitāb), Investigated by: Khalīfah Muḥammad Budayrī,(1st, edition, Ṭarābulus: Manshūrāt Kullīyat al-Da‘wah wa-Lajnat al-ḥuffāẓ ‘alá al-Turāth al-Islāmī, 1995).

11- al-Khalīl ibn Aḥmad, al-‘Ayn, Investigated by : mhdy almkhzwmy, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, (Dār al-Hilāl).

12-al-Dānī ‘Uthmān Abū ‘Amr," al-Taysīr fī al-qirā’āt al-sab‘". Investigated by : Otto tryzl. (2nd edition, Beirut : al-Kitāb al-‘Arabī, 1984).

13- Ibn Abī al-Rabī‘, ‘Ubayd Allāh ibn Aḥmad, al-basīṭ fī sharḥ Jamal al-Zajjājī, Investigated by: D. ‘yyād al-Thubaytī, (1st, edition, Beirut: al-Gharb al-Islāmī, 1986).

14-al-Zajjājī Abū al-Qāsim, al-Īḍāḥ fī ‘Ilal al-naḥw, Investigated by: D. Māzin al-Mubārak, (5th edition, Beirut: al-Nafā’is, 1986)

15- Ibn al-Sarrāj Muḥammad ibn al-surá, - "al-uṣūl fī al-naḥw". Investigated by: ‘bdālḥsyn al-Fatlī. (Beirut: al-Risālah).

16- al-Suhaylī Abū al-Qāsim ‘Abd-al-Raḥmān." natā’ij al-Fikr fī al-naḥw". Investigated by : D. Muḥammad albnnā. (2nd, edition, Mecca: l-I‘tiṣām, 1984).

17- Sībaway, ‘Uthmān ibn Qanbar."al-Kitāb". Investigated by ‘Abdussalām Hārūn. (2nd edition, Cairo: al-Khānjī , 1983).

18- Ibn alssīd al-Baṭalyawsī ‘Abd Allāh, al-Ḥulal fī Iṣlāḥ al-khalal min Kitāb al-Jamal, Investigated by: Sa‘īd ‘Abd al-Karīm s‘‘wdy,(al‘rāq-Dār al-Rashīd 1980)..

19- al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn Allāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". Investigated by: D. Ramaḍān ʻbdāltwāb, D. Maḥmūd

Fahmī Ḥijāzī. (Miṣr : al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb, 1986m.

20- al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Iqtirāḥ fī ʻilm uṣūl al-naḥw". Investigated by: D. Aḥmad Muḥammad Qāsim (1st, edition, Cairo: Maṭbaʻat al-Saʻādah,1976).

21-al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir fī al-naḥw, (1st, edition, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1984).

22- al-Ṣaymarī Allāh, al-Tabṣirah wa-al-tadhkirah, Investigated by: D. Fatḥī Aḥmad ʻAlī al-Dīn, (1st, edition, Dimashq : Dār al-Fikr, 1982).

23- al-ʻAjalī Abū al-Najm, dīwānih, Investigated by: D. Muḥammad Adīb ʻbdālwāḥd Jamrān,(Damascus : Maṭbūʻāt Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah, 2006).

24-Ibn ʻUṣfūr, ʻAlī. al-mumtiʻ fī al-taṣrīf,. Investigated by fkhr al-Dīn Qabāwah, (4th edition, Beirut: al-Āfāq al-Jadīdah, 1979).

25- al-ʻUkbarī, Allāh ibn al-Ḥusayn. "al-Tabyīn ʻan madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn". Investigated by : D

ʻAbd-al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn. (1st, edition, Beirut: al-Gharb al-Islāmī, 1986).

26- al-ʻUkbarī Abū al-Baqā', masā'il khilāfīyah fī al-naḥw, Investigated by: Muḥammad Khayr al-Ḥalawānī, (1st, edition, Beirut: Dār al-Sharq al-ʻArabī 1992).

27- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad."al-Taʻlīqah ʻalá Kitāb Sībawayh". Investigated by D. ʻAwaḍ ibn Muḥammad al-Qawzī.(1st edition,1991).

28-al-Fārisī, al-Ḥasan, al-Takmilah, . Investigated by Kāẓim al-marjān (2nd edition, Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1999).

29- al-Fārisī, al-Ighfāl (wa-huwa al-masā’il al-maṣlaḥah min Kitāb ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh), Investigated by: D. Allāh ibn ‘Umar al-Ḥājj Ibrāhīm, Markaz Jum‘ah al-Mājid lil-Thaqāfah wa-al-Turāth, 1420

30- Ibn Fāris, Aḥmad. Mujmal al-lughah, Investigated by. Zuhayr Slṭān(1st edition , Beirut : al-Risālah,1984).

31- Ibn Fāris, Aḥmad. Maqāyīs al-lughah,. Investigated by Abdul salam Haroun. (al-Fikr, 1979).

32- Ibn Fāris, al-Ṣāḥibī, Investigated by: al-Sayyid Aḥmad Ṣaqr, (2nd edition, Cairo : Maktabat ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh).

33- al-Qurṭubī, Hārūn ibn Mūsá Abū Naṣr Majrīṭī."sharḥ ‘Uyūn Kitāb Sībawayh". Investigated by: D. ‘bdrbbh Latif (1st edition, Cairo: printing press ḥssān, 1984).

34- Ibn Mālik, Muḥammad ibn Allāh. "sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah". Investigated by : D. ‘bdālmn‘m Aḥmad Harīdī. (1st edition, Mecca : al-Ma’mūn lil-Turāth, 1982).

35- Ibn Mālik Muḥammad ibn Allāh."Sharḥ Tas'hīl al-Fawā’id". Investigated by : D. ‘Abd-al-Raḥmān al-Sayyid, wa-Muḥammad al-Makhtūn.(1 st edition, Dār Hajar, 1990)..

36- al-Mibrd, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigated by Muḥammad ‘bdālkhālq ‘Uḍaymah. (Beirut: ‘Ālam al-Kutub).

-37- al-Mujāshiʿī ʻAlī ibn Faḍḍāl, sharḥ ʻUyūn al-iʿrāb, Investigated by: D. ʻbdālftāḥ Salīm, (1st edition, Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2007).

38- .Ibn wlād Aḥmad, "al-Intiṣār li-Sībawayh ʻalá al-Mibrad". Investigated by : D. Zuhayr ʻAbd al-Muḥsin Sulṭān, (1st edition, Beirut : al-Risālah, 1996).

39-"sharḥ al-Mufaṣṣal". ābn Yaʿīsh, Muwaffaq al-Dīn ibn Yaʿīsh. (Beirut: ʻĀlam al-Kutub).